علي عدنان إبراهيم

تل أبيب والبياضة.. وخيارات الاتفاق أم الحرب

الأخبار التي وصلت تباعاً من بلدة البياضة الساحلية جنوب لبنان وعدّاد تدمير الميركافا الذي أطلقته المقاومة شرق هذه البلدة الصغيرة بمسباحتها الاستراتيجية بموقعها، عاد بالذاكرة مباشرة إلى الثاني عشر من آب عام ٢٠٠٦ حين قرر الإسرائيلي فتح ثغرة في دفاعات حزب الله والوصول إلى نهر الليطاني عبر وادي الحجير فخسر في ساعات قليلة ٤٠ دبابة ميركافا و٢٠ جندياً فيما سمي وقتها مجزرة وادي الحجير والتي كانت سبباً رئيسياً في وقف الحرب والرضوخ للقرار الأممي ١٧٠١ بعد يومين فقط من هذه المجزرة، وعلى الرغم من أن القرار كان ينص على نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، والقصد هنا حزب الله، وتراجع المقاتلين إلى ما وراء نهر الليطاني شمالاً، وكذلك انتشار الجنود اللبنانيين وقوات اليونيفيل في جنوب الليطاني، إلا أن معظم هذه البنود لم يتم العمل بها لسبب واحد وبسيط هو أن المقاومة منبثقة من الشعب اللبناني نفسه، فالمقاتلون هم أبناء القرى الجنوبية وتراجعهم إلى ما وراء الليطاني أمر غير منطقي، كما أن انتشار قوات اليونيفيل والجيش اللبناني في الجنوب لا يمكن لهما أن يردعا أي توغل إسرائيلي، وحرب اليوم شاهدة حية على ذلك.

ما جرى في البياضة وبيانات حزب الله التي أكدت تدميره ٥ دبابات ميركافا على الأطراف الشرقية للبلدة في يوم واحد يعكس جزءاً صغيراً من المشهد. لا حال قرر الجيش الإسرائيلي التوغل أكثر في الأراضي اللبنانية، وهو الذي لا يزال يقاتل منذ نحو شهرين عند حواف قرى النسق الثاني للحدود أي على بعد ٥ كيلومترات فقط من حدود فلسطين المحتلة، فيما تعد معركة الخيام وحدها شاهداً على صعوبة المهمة، وهي حتى اليوم صامدة أمام عشرات آلاف الجنود المحيطين بها من الجنوب والشرق والغرب ورغم القصف المدفعي والغارات الجوية التي لا تتوقف، والتي سوت كل شيء داخل البلدة الاستراتيجية بالأرض، إلا أن سقوطها بيد العدو ممنوع، حتى أن توغل جيش الاحتلال غربها لقطع طريق مرجعيون-البطيحة بات هدفاً يومياً لصواريخ المقاومة واستمرار هذا التوغل بات أمراً مكلفاً جداً، وبالإضافة إلى الواقع الميداني غير المفيد لإسرائيل في جنوب لبنان والذي لا يسمح لها بفرض أي شرط، فقد أظهر حزب الله بالتزامن مع الحديث عن اقتراب توقيع اتفاق ينهي الحرب، شيئاً من قدراته الصاروخية، وآذاق تل أبيب وحيفا ونهاريا في آن واحد طعم النار في يوم وصف بالأشد عنفاً منذ بداية الحرب عبر إطلاق ما يزيد على ٢٠٠ صاروخ رأى العالم كله آثارها المدمرة في قلب الكيان المحصن بالدفاعات الجوية الإسرائيلية والأميركية، مرسّخاً بذلك معادلة جديدة عنوانها تقصفون بيروت فنقصف تل أبيب وتوجعها.

ومن الطبيعي هنا الاعتقاد بأن حزب الله وعلى الرغم من الدمار الكبير الذي يلحق بقرى الجنوب والضاحية والبقاع لا يزال يسير نحو مخطط تدريجي ممسوك ولا يرمي أوراقه جميعها، كما يفعل الإسرائيلي الذي يظهر جلياً أنه يستهدف التدمير الشامل من دون مخطط واضح، فالوقت بمضي وفاتورة الحرب تتضخم والجيش يتعب والأهداف لم ينجز أي منها بعد، بل مازال وعد الشهيد حسن نصر الله بأن لا يعود مستوطن إلى الشمال موفّى به، وفوق ذلك توسعت دائرة النزوح مع استمرار القصف اليومي المكثف للمستوطنات والمدن الشمالية، وبات الوصول إلى النهاية أمراً حتمياً، فبدأت حكومة بنيامين نتنياهو بمناقشة حيثيات الاتفاق بعد أيام قليلة من تهديد المبعوث الأميركي آموس هوكشتاين بالانسحاب من الوساطة بسبب التعنت الإسرائيلي، وبدأ الإعلامان الإسرائيلي والأميركي يتسربب بنود من الاتفاق القريب الذي قيل إنه سيوقع خلال الأسبوع الجاري، حاملاً الآمال الإسرائيلية نفسها التي ظهرت في اتفاق وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٦ وهي إعادة حزب الله إلى ما وراء الليطاني ونشر الجيش واليونيفيل في الجنوب والرقابة الدولية على تنفيذ الاتفاق وحرمان حزب الله من إعادة تسليح نفسه، وبالمقابل يجري الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية خلال ٦٠ يوماً، فيما لا تزال بعض الأمور عالقة والتي تتعلق غالباً ببند حرية الحركة الإسرائيلية في المنطقة الأمر الذي لا يمكن أن يرضخ له الحزب، ومن الطبيعي القول إن إسرائيل هي من ستتراجع عن شكله المتج في نهاية المطاف، فالفرق كبير بين من يدافع عن أرضه التي لا يملك سواها بعد أن دُمر منزله، وبين من لديه الكثير ليخسره في حال بقي مصمماً على الاعتداء، وفي حال خرق أي اتفاق فإن عودة أنباء الجنوب لحمل السلاح ضد العدو لن تكون أمراً صعباً.

الاتفاق في حال التوقيع عليه سيضمن وقف الحرب ويسمح بعودة النازحين إلى جنوب لبنان حسب التسريبات الإسرائيلية، فيما ستضمن نتائجه انطلاق مرحلة إعادة الإعمار بشكل مباشر كما تعهد الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم في خطابه الأخير، والسعي لرأب الصدع في الداخل اللبناني عبر التوجه لانتخاب رئيس جمهورية ومحاولة النهوض بلبنان من مستنقع التردي الاقتصادي، كما سيسمح بعودة المستوطنين النازحين من المستوطنات الشمالية بعد عام من فرارهم منها وبطريق لم تكفله حكومتهم بل بالاتفاق الذي أجّلته وهرّطت فيه لأشهر طويلة حتى جعلت إسرائيل منبوذة من العالم وجعلت من رئيس حكومتها ووزير حربه مجرمان يجب القبض عليهما بقرار صادر عن المحكمة الجنائية الدولية، فيما كان بالإمكان الاستغناء عن هذا الخراب كله وعقد صفقة تبادل أسرى مع حماس وإنهاء المشكلة من دون التورط أكثر في أحلام تغيير شكل المنطقة للأبد وإنهاء المقاومة بشكل دائم، وهي لا تزال رغم الجوع والسيطرة الإسرائيلية على كل شيء ورغم فقدان جميع القادة تضرب يومياً قوات الاحتلال في جبالها وبيت لاهيا وغيرها وتواصل أسر عشرات الإسرائيليين ولم تلق السلاح بعد، والغالب أنها لن تتفكك كما توقع الإسرائيلي ولن تلقي سلاحها أبداً.

تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير التي قال فيها: إن «الاتفاق مع لبنان خطأ كبير وتفويت فرصة تاريخية لاجتثاث حزب الله»، لم يلقَ آذاناً صاغية على ما يبدو داخل المجلس الوزاري المصغر، وهذا يعني أن الأمر لم يعد متاحاً للمناورة بل الواضح أنه بات لزاماً وقف هذه الحرب في محاولة لوقف النزيف، خاصة وأن الالتهاء بالحرب لم يعد يحمي نتنياهو من المحاكمة الداخلية، حيث «أعلنت النيابة العامة في الكيان رفض طلب رئيس الحكومة تأجيل الإدلاء بشهادته أسبوعين إضافيين في قضايا الفساد التي يُحاكم فيها»، وكذلك فإن موافقة الطرف اللبناني على ما نصت عليه مسودة القرار بعد تحقيق رغبته بإشراك فرنسا في اللجنة المختصة بمراقبة تنفيذ قرار وقف الحرب، يضع إسرائيل في موقف محرج يجعل أي تخريب للاتفاق في شكله النهائي أمراً عائداً لها، فبدأت باستغلال الساعات الأخيرة قبل التوقيع بتدمير أكبر قدر ممكن من القرى والأبنية اللبنانية.

أما في حال التراجع عن الخطوة الأخيرة من قبل إسرائيل واستمرارها في الحرب فإن ذلك يعني من دون شك انتقال حزب الله لمرحلة جديدة من التصعيد ضد الكيان وجيشه الذي سيحاول التوغل بكل قوته في العمق اللبناني وسيشهد أياماً شبيهة بيوم وادي الحجير والبياضة في كل بلدة يحاول اجتياحها، كما ستشهد تل أبيب أياماً نارية مشابهة لما حدث منذ يومين على اعتبار أن بيروت ستصبح هدفاً رئيسياً لجيش الاحتلال في المرحلة القادمة من الحرب.

الاحتلال انسحب منها.. ورئيس «أركان جولاني» طلب إنهاء مهامه بعد إصابته بكمين

حزب الله يدمر منزلاً بمجموعة إسرائيلية في البياضة و5 دبابات خلال 45 دقيقة

واصل حزب الله أمس، دك تجمعات جنود الاحتلال الإسرائيلي ومستوطناته بالصليات الصاروخية، بعد أن هاجم قاعدة شراغا، المقر الإداري لقيادة لواء غولاني، شمال مدينة عكا المحتلة، بصلية صاروخية، وتدمير المزيد من دبابات الميركافا بالصواريخ الموجهة وإيقاع طواقمها بين قتيل وجريح.

وبينما دمر الحزب منزلاً تحصنت فيه مجموعة من قوات الاحتلال أثناء انسحاب الأخيرة من بلدة البياضة نتيجة ضربات المقاومة الموجهة، توارت أنباء عن سحب ثلث القوات اليائها من غرب ووسط بلدة دير ميماس باتجاه أطرافها الشرقية، تزامناً مع مواصلة العدو ارتكاب المجازر في لبنان.

وفي التفاصيل، قال الإعلام الحربي في بيان نشره على موقعه في «تلغرام»: «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة، وإسناداً لمقاومينا الباسلة والشريفة، ودفاعاً عن لبنان وشعبه، استهدف مجاهدو المقاومة الإسلامية عند الساعة 15:20 من اليوم الإثنين 2024/11/25، دبابة ميركافا بصاروخ موجّه، غرب بلدة شمع، ما أدى إلى تدميرها، ووقوع طاقمها بين قتيل وجريح».

جاء ذلك، في حين كشفت قناة «الميادين» أن حزب الله نفّذ عملية استدراج واسعة النطاق لآليات إسرائيلية أدت في نهاية المطاف إلى تدمير 5 دبابات عند المحيط الشرقي لبلدة البياضة.

وأكدت القناة أن الحزب بخوض مواجهات مع قوات الاحتلال منذ أسبوع تقريباً وتحديداً في بلدتي شمع والبياضة عند القطاع الغربي.

وأوضحت أن عملية الاستدراج بدأت ليلة السبت الماضي عند الساعة 9:30 مساء، حيث شن مقاتلو الحزب عملية هجومية وليس دفاعية استهدفت تموضعاً لجيش الاحتلال عند الأطراف الشمالية الشرقية للبلدة، واشتبكوا معهم بالأسلحة الرشاشة والصاروخية وأوقعوهم بين قتيل وجريح، ودمروا دبابة إسرائيلية من طراز «ميركافا».

وأضافت: إن جيش الاحتلال وكتيبة لما حدث، بدأ بتعزيز المنطقة بالآليات منذ ليل السبت، وحتى الأحد في فترة ما بعد الظهر، وخلال هذه الفترة الزمنية ترك الحزب، الآليات الإسرائيلية تتقدم في اتجاه البياضة بأعداد كبيرة تجاوزت الـ30 آلية وعند الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر الأحد استهدف حزب الله دبابة «ميركافا» عند الأطراف الشرقية من البلدة ما أدى إلى تدميرها بمن فيها.

وانتظر مقاتلو الحزب نحو ربع ساعة بعد الاستهداف الأول حتى وصلت 3 دبابات أخرى، ليستهدفها هؤلاء المقاتلون بثلاث صواريخ موجّهة ما أدى إلى تدميرها وإحراقها بمن فيها. وحسب القناة، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الحزب انتظر لمدة نصف ساعة إضافية واستهدف دبابة خامسة تقدّمت في محاولة لسحب الدبابات المحترقة فاستهدفها المقاتلون أيضاً ودمروها بمن فيها، محققين مجزرة بدبابات «الميركافا» عند أعتاب البياضة، وتدمير 3 دبابات خلال 45 دقيقة، ما أدى إلى انسحاب الآليات في اتجاه الحدود.

وفي سياق متصل، أكد الإعلام الحربي في بيان مماثل نشره أمس، أنه وأثناء انسحاب قوات جيش العدو الإسرائيلي من بلدة البياضة بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدتها يوم الأحد، وبعد رصد مجموعة تحصنت في أحد المنازل عند الأطراف الجنوبية للبلدة، استهدفها مقاتلو الحزب بالأسلحة المباشرة، ما أدى إلى تدمير المنزل ووقوع أفراد المجموعة بين قتيل وجريح.

وبالتزامن، أشارت «الميادين» إلى أن قوات الاحتلال سحبت آلياتها من غرب ووسط بلدة دير ميماس باتجاه أطرافها الشرقية، فيما كشفت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، نقلاً عن مصدر عسكري، أنه «منذ فجر أمس، نفّذت قوات الاحتلال إعادة تموضع على وقع ضربات حزب الله، حيث انسحبت من تلة لوبيا في خراج القليعة المواجهة لقلعة الشقيف، ومن داخل بلدة دير ميماس، وتراجعت شرقاً باتجاه تل النحاس».

وأضاف المصدر: إنه ومن أطراف بلدة الخيام، رصد تراجع عدد من دبابات الـ«ميركافا» باتجاه الشاقيبات شرقاً ووطى الخيام جنوباً».

إلى ذلك، وفي عمليات أخرى، استهدف مقاتلو الحزب بعد ظهر أمس تجمعاً لقوات جيش العدو الإسرائيلي في مستوطنة المالكية بصلية صاروخية، بعد أن هاجموا تجمعين لتلك القوات في مستوطنة ميرون بصليتين صاروخيتين الأولى عند الساعة 12:30 من بعد ظهر أمس، والثانية بعد 5 دقائق من عملية الاستهداف الأولى، وفق ما ذكر الإعلام الحربي في عدة بيانات منفصلة.

وقبل ذلك، هاجم مقاتلو الحزب صباح أمس تجمعاً لقوات جيش العدو الإسرائيلي في مستوطنة أفيفيم بصلية صاروخية، بعد أن استهدفوا عند الساعة 10:20 من صباح اليوم ذاته، تجمعاً لتلك القوات عند مثلث دير ميماس – كفركلا، بصلية صاروخية.

وفق ما ذكر الإعلام الحربي في بيانين منفصلين.

وقبل صباح أمس، وفي أولى عملياتهم، هاجم مقاتلو الحزب، قاعدة شراغا «المقر الإداري لقيادة لواء غولاني» شمال مدينة عكا المحتلة، بصلية صاروخية، حسب بيان نشره الإعلام الحربي أيضاً على موقعه في «تلغرام».

وفي السياق تحدثت قناة «المنار» عن «اندلاع الدخان الأسود من مكان تموضع لقوات الاحتلال في بلدة شمع بعد سماع دوي انفجار في المكان»، فيما نقلت «الميادين» عن وسائل إعلام إسرائيلية تأكيدها أن إسعاف الاحتلال تحدث عن إصابة مستوطن في «نهاريا» من جراء القصف الصاروخي من لبنان.

وفي وقت سابق أمس، أشارت «الميادين» إلى توجيه رشقة صاروخية كبيرة من لبنان، بالتزامن مع إطلاق صافرات الإنذار في «نهاريا» ومحيطها وعبر عكا شمال فلسطين المحتلة.

«المنار» نقلت عن إذاعة جيش العدو قولها: إن «رئيس أركان لواء جولاني يطلب إنهاء مهامه بعد إصابته بكمين لحزب الله في جنوب لبنان وقتل ١٥ ضابطاً وجنديًا في عملية الإنزال في بلدة البياضة، هاجم فيها عشرات المقاتلين الحزب».

مقاتل من حزب الله في جنوب لبنان يطلق صاروخاً نحو الآليات الإسرائيلية (عن الانترنت)

«تحرير عفرين» قتلت أكثر من 17 مسلحاً وأسرت 6 آخرين من فصائل أنقرة في ريف الباب

مصادر «الوطن»: أنباء عن تزويد واشنطن «قسد» بسلاح متطور لتغيير قواعد الاشتباك

حلب- خالد زنكلو

نفذت «قوات تحرير عفرين» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» المدعومة من واشنطن، عملية تسلل نوعية في ريف مدينة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي، وتمكنت من قتل وأسر أعداد كبيرة من الميليشيات التابعة لأنقرة.

وذكرت مصادر معارضة مقربة من ميليشيا «الجيش الوطني» الذي شكلته الإدارة التركية في المناطق التي تحتلها شمال وشمال شرق البلاد، أن «تحرير عفرين» تسللت الليلة ما قبل الماضية إلى مواقع يتمركز فيها مسلحو ميليشيا «حركة البناء والتحرير» المنخرطة في صفوف «الجيش الوطني» والمدعومة من أنقرة، في محور منطقة العجمي شرقي مدينة الباب، حيث جرت اشتباكات عنيفة أسفرت عن قتل أكثر من 17 مسلحاً من «البناء والتحرير»، معظمهم من أبناء المنطقة الشرقية، إضافة إلى أسر 6 مسلحين آخرين.

وأوضحت المصادر لـ«الوطن» أن «تحرير عفرين» استطاعت السيطرة على قرية العجمي بعد انسحاب ميليشيات أنقرة من محيطها، إلا أن قصفاً من جيش الاحتلال التركي المتمركز في قاعدة الشيخ عقيل في طرف مدينة الباب واستقدام ميليشيات أنقرة تعزيزات إلى المنطقة، أرغمها على الانسحاب من القرية تجنباً لوقوع خسائر بشرية.

ولفتت إلى أن الخرق العسكري الذي نفذته «تحرير عفرين» هو الأضخم من نوعه بعد سلسلة تسللات في محاور عفرين والباب ومنبج ضد ميليشيات الإدارة التركية خلال السنة الأخيرة، إذ تمكنت من تحقيق تقدم وخوض اشتباكات في 5 مناطق على امتداد محاور العجمي والدغلباش والبويوج والكريدية وحزوان في الباب ومنبج، الأمر الذي أضعف معنويات ميليشيات الإدارة التركية ودفعها لإطلاق اتهامات التقصير والتخوين فيما بينها وطلب فتح تحقيق عن أسباب استهتارها ووقوع خسائر بشرية كبيرة، هي الأضخم من نوعها.

المصادر بينت أن ميليشيات «تحرير عفرين» أطلقت الأحد وابلاً من قذائف المدفعية باتجاه مدينة الباب، ما أدى إلى مقتل شخصين وجرح 15 آخرين، مما دفع ما يسمى مديرية التربية والتعليم في مدينة الباب إلى تعليق التعليم أمس الاثنين في جميع مدارس الباب وريفها بعد أن تعذر الفتح.

وردت ميليشيات أنقرة على خسائرها وهزيمتها بقصف تجمعات المدنيين، كما ردت ما تدعى «القوة المشتركة» و«الجبهة الشامية» و«سليمان شاه» من «الجيش الوطني» بقصف قرى في منطقة الشهباء التابعة لعفرين ومدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي، حيث سقط جرحى في صفوف المدنيين.

وكشفت المصادر أن الولايات المتحدة زودت حليفتها «قسد» بعتاد عسكري متطور، منه قناصات ومناظير ليلية حديثة وكواتم صوت ولباس لا يولد حرارة لكشفه، ما مكن «تحرير عفرين» من استثمار عتمة الليل لإنجاح مهمتها، فيمن يتوقع أن تترك صدى ورد فعل كبيراً لدى إدارة أردوغان التي تتهم على الدوام واشنطن بدعم عدوها اللدود «قسد» و«حزب العمال الكردستاني» المصنّف على قائمة الإرهاب التركية، خصوصاً بعد حصول «قسد» على طائرات مسيرة انتحارية تقصف بدقة كبيرة وكاميرات مراقبة دقتها عالية من معدات تشويش وكاميرات مراقبة دقتها عالية للاستطلاع، وهو ما غير قواعد الاشتباك بين الطرفين.

عناصر من ميليشيات «قسد» بجانب قوات من جيش الاحتلال الأميركي في الشمال السوري (عن الانترنت)

إصابة 11 عنصراً باعتداء إرهابي استهدف حافلة مبيت على طريق حمص- مصياف

الجيش يقضي على دواعش في بادية تدمر ويستهدف «النصرة» في إدلب وحلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

قضت وحدات من الجيش العربي السوري على خلايا من تنظيم داعش الإرهابي استهدف الحالة الجوية الرديئة للتسلل والانتشار والتمركز في قطاعات عملية تدمر- السخنة بريف حمص الشرقي وصولاً إلى منطقة البشري ببادية دير الزور الجنوبية، بالتزامن مع استهداف مدفعية الجيش الثقيلة أمس مواقع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه في ريف إدلب الجنوبي، على حين أصيب 11 عنصراً من الجيش بجروح جراء اعتداء إرهابي استهدف حافلة مبيت على طريق حمص- مصياف.

وفي التفاصيل، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة مواقع للإرهابيين في محيط قريتي البارة والغطيرة بريف إدلب الجنوبي، موضحاً أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة» استغلت الضباب الكثيف الذي ساد المنطقة أمس، واعتدت بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بمحاور ريف إدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد» اقتصرت أضرار بعضها على الماديات، فيما سقطت بعض القذائف بعيدة عن مواقع الجيش.

وذكر المصدر أن وحدات الرصد والمتابعة، تراقب محاور التحامات في قطاعات منطقة «خفض التصعيد»، لرصد أي تحشدات للإرهابيين أو تحركات مؤلمة محتملة باتجاه النقاط العسكرية، مستغلة الظروف الجوية لشن هجمات عليها، وذلك للتنكل المباشر من قبل الجيش واستهدافها بالأسلحة النارية المناسبة.

كما هاجم الجيش بـ8 مسيّرات مواقع الإرهابيين في قريتي تديل وكفرتخال غرب حلب، في حين استهدف بالقذائف المدفعية مواقعهم جنوب مدينة الأتارب، حسب مصادر إعلامية معارضة.

وأما في البادية الشرقية، فبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، قضت أمس على خلايا من تنظيم داعش الإرهابي استغلت الحالة الجوية الرديئة للتسلل والانتشار والتمركز في قطاعات بادية تدمر-السخنة بريف حمص الشرقي وصولاً إلى منطقة البشري ببادية دير الزور الجنوبية.

وأوضح أن الوحدات المشتركة دمرت للمواعش ثلاث عربات بيك أب دبل كبين مزودة برشاشات ثقيلة ودراجات نارية وأسلحة وذخائر.

من جهة ثانية ذكر مصدر في محافظة حمص، أنه لدى مرور حافلة مبيت للجيش على طريق حمص – مصياف قرب مفرق قرية الحيصة انفجرت عبوة ناسفة مزروعة بجانب الطريق في أسفر عن إصابة 11 عنصراً من الجيش أحدهم بحالة خطرة، مضيفاً وفقاً لوكالة «سانا»: إنه تم إسعافهم إلى المشفى العسكري لتلقي العلاج.

من جهة ثانية وحسب وكالة «تورك برس» الكردية، ذكر ما يسمى «مجلس منبج العسكري» التابع لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي أن قوات الاحتلال التركية والفصائل الموالية لها قصفت بالأسلحة الثقيلة ثماني قرى بريف منبج، شمال حلب.

وذكر «المجلس» في بيان أن القصف كان عنيفاً على القرى المكتظة بالسكان والواقعة بريف منبج الشمالي والغربي، مشيراً إلى أن القصف تركّز على قرى البوغاز، كاوكلي، الصيادة، الدندنية، أم عدسة، الفرات، جبلة الحمرا، عرب حسن.

في المقابل أعلنت وزارة الدفاع التابعة للإدارة التركية في بيان نقلته وكالة «الأناضول»، تحييد 7 «إرهابيين» في شمال سورية، في إشارة إلى ما يسمى «قسد».

إلى ذلك هبطت طائرة شحن تابعة للاحتلال الأميركي في قاعدة «خراب الجير» غير الشرعية بريف رميلان شمال الحسكة، محملة بكميات من المعدات العسكرية واللوجستية، بالإضافة إلى عدد من الجنود الأميركيين، وذلك بهدف تعزيز المواقع العسكرية التابعة للاحتلال، وذلك وفقاً لمصادر إعلامية معارضة.

وحسب المصادر ذاتها، أجرت قوات ما يسمى «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي بزعم محاربة داعش تدريبات عسكرية في قاعدة حقل «كونوكو» للغاز غير الشرعية بريف دير الزور، واستخدمت فيها المدفعية الثقيلة التي استهدفت أهداف وهمية لرفع جاهزية القوات وتعزيز دفاعاتها القتالية ضد الهجمات التي تستهدفها، وذلك تزامناً مع تحليق الطائرات الحربية في أجواء المنطقة.

قولاً واحداً

تحسين حلبي

الكيان يشن حرب إبادة ويوسع الاستيطان لابتلاع القطاع والضفة

منذ احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية في عدوان حزيران 1967 أصدرت وزارة حرب الإسرائيلية قوانين وحشية لدمج وردع الشبان الفلسطينيين عن مقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقدس، وبموجبها هذه القوانين كانت تزج في السجون شباناً تقضي بمحاكمتهم وحبسهم لعشرات السنين عند اعتقالهم أثناء عملياتهم الفدائية، وكانت تقوم أيضاً باعتقال شبان آخرين بحجة وجود نية لهم بالقيام بعمليات مقاومة قبل القيام بها وتقضي بحبسهم باسم الاعتقال الإداري لفترات طويلة من دون أدنة تثبت ما تتهمهم به ومن دون تقديمهم للمحاكم، وقد زجت بالآلاف من هؤلاء في سجونها وبحقهم يقضون سنوات كثيرة في السجون ثم تفرج عنهم وتعود وتعتقلهم مرة أو مرات باسم قانون «الاعتقال الإداري» الذي ابتكرته، لقنتيت قوراتهم، وفي أعقاب الاعتداءات التي كان المستوطنون يقومون بها على الفلسطينيين والحاق الأذى بهم ونهب حقوقهم وحرق بيوتهم قررت سلطات الاحتلال تطبيق شكل خاص من الاعتقال الإداري على اليهود لكي تتجنب تقديمهم للمحاكم فتتكفي بالاحتفاظ بهم في بعض سجونها لفترة لا تتعدى أسبوعين أو ثلاثة أو شهراً واحداً فتفرج عنهم حتى لو تسببوا بقتل الأفراد الفلسطينيين في جوار مستوطناتهم، والجديد في هذا الموضوع هو أن وزير الحرب الجديد يسرائيل كاتس قرر في 24 تشرين الثاني الجاري إلغاء هذا الشكل من الاعتقال الإداري الخاص بالمستوطنين وقرر بهذا الإلغاء غض النظر عما يقومون به ضد الفلسطينيين.

ومنذ ستتين وزير الأمن الداخلي إيتامار بن غفير قام بتسليح المستوطنين للدفاع عن أنفسهم، وأتاح لهم بهذا الإجراء قتل أي فلسطيني بحجة الدفاع عن النفس، وبهذا الشكل جاء قرار وزير الحرب كاتس لتشجيع المستوطنين على القيام بتوسيع مستوطناتهم عن طريق الاعتداء على أراضي الفلسطينيين بشكل فردي أو جماعي من دون العودة للسلطات الرسمية الإسرائيلية التي تدير أراضي الضفة الغربية، وذكرت صحيفة «هاريتس» الإسرائيلية في اليوم نفسه الذي صدر فيه القرار أن كاتس أقر قانوناً رسمياً من أنظمة الاباراتايد العنصرية على الفلسطينيين، لأن قانون الاعتقال الإداري لن يسري الان الا عليهم في حين يتمتع المستوطن بكل الحرية عندما تتسبب أعماله ضرراً جسدياً أو في أراضي الفلسطينيين، وبهذا الشكل يصبح الفلسطيني تحت الاحتلال وكذلك تحت قانون عنصري يفرضه الاحتلال عليه، ويجرده من حق الشكوى عند اعتداء المستوطنين عليه بسبب عدم وجود قانون تطبقه سلطة الاحتلال على المستوطنين عند اعتدائهم على مصالح الفلسطينيين.

صحيفة «هاريتس» ذكرت في 14 تشرين أول الماضي أن «حكومة بنيامين نتنياهو لم تسمح فقط بإرهاب المستوطنين للفلسطينيين بل تقوم بتمويله أيضاً، فتحت هذا العنوان كشفت الصحيفة أن «المستوطنين اعتدوا على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية وتمكنوا خلال سنوات من إنشاء 90 موقعاً استيطانياً تمهيدياً تغطي مساحتها 650 ألف دونم من الأراضي أي 12 بالمئة من كامل أراضي الضفة الغربية، وهذا يعني بمساحة إجمالية لمدينة القدس وديمونا وبئر السبع وإيلات».

وأضافت الصحيفة أن «هذا التوسع الذي يقوم به المستوطنون بأنفسهم من دون مخططات رسمية علنية مقرة من سلطات الاستيطان تخصص له ست وزارات في الحكومة، بالإضافة إلى منظمة الصندوق القومي اليهودي، أموالاً ضخمة يحصل عليها المستوطنون وجمعياتهم بأن أفراد منهم، لكي يتوسعوا في بناء وحداتهم الاستيطانية المتزايدة حول قرى وأراضي الضفة الغربية بصفتها مشاريع تعود عليهم بأرباح وفيرة».

وخلال الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين تكشف الصحيفة أن «35 عملية مكثفة لطرد الفلسطينيين أصحاب الأراضي من قراهم حدثت في السنتين الماضيتين وخاصة في شهر تشرين الأول 2023»، ولا أحد يشك في أن هذه السياسة التي يفرضها الكيان على الفلسطينيين في الضفة الغربية تهدف إلى تهجير أكبر عدد منهم ودفعهم بالقوة إلى الرحيل وخاصة حين يقطنون أراضي تشغل لهم جميعاً حياة ورزق دائم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن يتخلع الكيان إلى تطبيق هذا الدور للمستوطنين في قطاع غزة، فقد تأسست ثلاث جمعيات للاستيطان في أراضي القطاع تحت مسوغات عديدة، وبدأ جيش الاحتلال يدعم ويعيد أراضي في شمال القطاع بعد تهجير سكانها إلى وسط القطاع وجنوبه لتشجيع مثل هذه المشاريع حتى في ظل استمرار الحرب على القطاع، ومع ذلك لا يمكن للكيان ومشاريعه خدم الشعب الفلسطيني أن تحقق أهدافها بعد أن أثبت الشعب الفلسطيني تمسكه الأسطوري الكبير ببقائه فوق تراب الوطني وعدم الابتعاد والتخلي عنه وهذا ما يجعل المقاومة مستمرة.

«قسد» تواصل خطف القصّر لتجنيدهم قسرياً في صفوف مسلحيها

واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» عمليات خطف القاصرين في مناطق سيطرتها بهدف تجنيدهم قسرياً في صفوف مسلحيها، حيث كانت آخر عمليات الخطف أمس حين خطفت 3 قاصرين في الرقة وحلب.

ونقل موقع «باسنيوز» الكردي عما تسمى «شبكة رصد سورية لحقوق الإنسان» قولها في بيان: إن «قسد خطفت قاصرين اثنين من محافظة الرقة، وطفلاً من حي الشيخ مقصود في مدينة حلب تتراوح أعمارهم ما بين 14 و16 عاماً»، موضحة أن «هؤلاء القصر تم اقتيادهم إلى معسكرات تجنيد الأطفال».

بدورها ذكرت مصادر محلية من حلب أن «قسد» خطفت القاصر الكردي حنان حسن ديان «16 عاماً» في حي الشيخ مقصود، واقتادته إلى معسكرات تجنيد الأطفال.

وكانت منظمة «ميومن رايتس ووتش» الحقوقية العالمية، ذكرت مطلع الشهر الماضي أن ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» تجنّد الأطفال ليلتحقوا بعد ذلك حسب الافتراض بمجموعات مسلحة.

وأشارت إلى أن تجنيد الأطفال يحرمهم من طفولتهم ويعرضهم للعنف الشديد وقد يؤدي إلى صدمات جسدية ونفسية طويلة الأمد.

كما أعدت لجنة أممية أن «قسد» لا تزال تواصل تجنيد الأطفال القصر الذين تتراوح أعمارهم من 12 عاماً إلى 17 عاماً في مناطق سيطرتها على الرغم من خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة بوقف عمليات تجنيد الأطفال.

وبطالب الأهالي ومنظمات حقوقية المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الطفل بالقيام بواجباتها وحماية الأطفال والضغط على «قسد» من أجل وقف عمليات اختطاف الأطفال وعدم زجهم في أعمال عسكرية، مشددين على ضرورة إعادة جميع الأطفال المختطفين إلى ذويهم.

وتحدثت تقارير أن «قسد» خطفت العشرات من الأطفال القاصرين في مناطق سيطرتها شمال وشمال شرق سورية، وترفض إعلام أهاليهم بمصيرهم.

وكالات

أكدت أن 93 بالمئة من الباقين مقتلون بالديون

«مفوضية اللاجئين»: 5520 سورياً عادوا من الأردن إلى بلدهم في 2024

أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن أكثر من خمسة آلاف لاجئ سوري عادوا من الأردن إلى سورية خلال العام الجاري، ليبلغ إجمالي العائدين 74725 وأشارت إلى انخفاض أعداد اللاجئين السوريين المسجلين لديها إلى أقل من 620 ألفاً.

وحسب قناة «المملكة» التلفزيونية الأردنية، قالت المفوضية إن «عدد العائدين طوعاً من الأردن إلى سورية بلغ 5520 لاجئاً نغادر الأراضي الأردنية إلى سورية خلال العائدين منذ عام 2016 إلى 74725 لاجئاً، كاشفة عن انخفاض عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن لديها إلى أقل من 620 ألف لاجئ.

وأوضحت المفوضية أنه جرى إعادة توطين قرابة 6250 لاجئاً سورياً في بلد ثالث لغاية نهاية تشرين الأول الماضي، مقارنة مع 9760 لاجئاً جرت إعادة توطينهم طوال عام 2023، وأشارت إلى أنها قدمت في تشرين الأول الماضي 6.5 ملايين دولار مساعدات نقدية لتلبية الاحتياجات الأساسية لقرابة 228 ألف فرد في المجتمعات المضيفة ومخيمات اللجوء.

كما دعمت المفوضية حسب تصريحاتها لـ«المملكة» حدثين يهدفان إلى تسهيل وصول اللاجئين الذين لديهم أعمال منزلية إلى الأسواق، وهما سوق في موقع أم الجمال المدرج على قائمة التراث العالمي لـ«يونسكو» ومهرجان الرمان في إربد، إذ وفر الحدثان فرصاً للاجئين والأردنيين لعرض سلعهم وكسب بعض الدخل لدعم أسرهم.

وفي تقرير لها، أوضحت المفوضية في الأردن أنها حصلت على 40 بالمئة من متطلباتها المالية لنهاية تشرين الأول للسنة المالية 2024، مبينة أنها حصلت على 150.8 مليون دولار، من إجمالي قيمة المتطلبات البالغ